الأمم المتحدة

E/CN.5/2013/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨/٢٠١٢. ويبين التقرير التقدم الحقيقي الذي يتواصل إحرازه بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إذ يتواصل نمو اقتصاد أفريقيا مسهماً بذلك في انخفاض مستويات الفقر وفي إيجاد فرص العمل. كما تتحقق مكاسب كبيرة فيما يتعلق بزيادة فرص الوصول إلى التعليم والصحة وتحسين النتائج المحرزة في هذين المجالين. وتتنامى أيضا الاستثمارات الرامية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية في بعض البلدان. غير أن المنطقة ما زالت تعاني من ارتفاع مستويات البطالة، والفقر المدقع، وتزايد عدم المساواة. كما يظل التباين واسعا فيما يخص التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويدرس التقرير كذلك السبل الكفيلة بتحسين عمل هيئات الأمم المتحدة مع الحفاظ في الوقت نفسه على الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

241212 211212 12-61663 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

١ – خلال العقد الماضي ظلت رؤية أفريقيا المشتركة للتنمية، التي تجسدها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، توجه جهود القارة الرامية إلى الحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل الكريم، والتوسع في تكافؤ الفرص والحراك الاقتصادي لصالح الجميع، من خلال توظيف استثمارات في مجالات التعليم والصحة والزراعة والهياكل الأساسية. وبُذلت جهود ملموسة لدفع الإصلاحات الديمقراطية قدما، ولتشجيع الشفافية والمساءلة، ولتعزيز إدارة الاقتصاد الكلي. وحققت أفريقيا مكاسب وطيدة في معظم هذه المجالات. كما كانت أفريقيا ثاني أسرع الاقتصادات الإقليمية نموا في العالم. ويتزايد التفاؤل بأن تصبح المنطقة مصدرا لنمو الاقتصاد العالمي بفضل ما تتمتع به أفريقيا من زخم النمو ومن دينامية ومن موارد غير مستغلة.

٢ – وتتحسن الحالة الاجتماعية والسياسية للقارة باطراد على الرغم من تجدد النزاع في بعض البلدان. وتسود حالة من التقلب السياسي الممتد في شمال أفريقيا وحالة من الاضطراب السياسي في منطقة الساحل، لكن عدد الحكومات المنتخبة ديمقراطيا قد ارتفع. ويُحرز تقدم في تقليص جيوب الفقر الواسعة التي هيمنت على المشهد الأفريقي لفترة طويلة، على الرغم من التباينات فيما بين البلدان والتفاوتات داخل البلدان. وتتحسن معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإتمامه. كما يتواصل انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ويُحرز تقدم مطرد صوب زيادة تمثيل المرأة في البرلمان. وتتحسن التغطية بالتحصين، وانخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ومعدل الإصابات الجديدة به، وعدد الوفيات المرتبطة بالملاريا[(١)].

٣ – وتحققت هذه المكاسب بفضل اقتصاد يتواصل نموه القوي، وكذلك بفضل زيادة الجهود المحلية الرامية إلى تعبئة الموارد، وبناء شراكات أكثر متانة، وتحسين اتساق السياسات على مستوى القارة وداخل البلدان. وتشير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى أن النمو الاقتصادي في أفريقيا سيظل قويا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وينتظر أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٢ وبنسبة ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ينتظر أن يصل النمو إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٣، بالقياس إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٢[(٢)].

(١) African Union Commission and others, “Assessing progress in Africa toward the Millennium Development Goals: MDG Report 2012”.

(٢) World Economic Situation and Prospects 2013 (forthcoming).

٤ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، تظل هناك تحديات كبرى. فلئن كانت أفريقيا قد صمدت في وجه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ولئن كان اقتصادها يواصل نموه، فإن نصيب الفرد من نمو الدخل ما زال أدنى من المعدلات التي تعتبر ضرورية لتحقيق تقليص كبير في مستويات الفقر. كما شهدت السنوات الثلاث الماضية انكماش النشاط الاقتصادي في شمال أفريقيا نتيجة التقلب المرتبط بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أعقبت الربيع العربي.

٥ - كما تتأثر النتائج الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل للقارة بأزمة الدين في منطقة اليورو؛ وكان أثر هذه الأزمة أعمق وقعا في منطقة شمال أفريقيا التي كانت قد نجحت في إقامة صلات تجارية أقوى بأوروبا. أما في الأماكن الأخرى فإن آثار هذه الأزمة تبدأ في الاتضاح للعيان مع تعمق الأزمة واستطالتها[٣]. وينتظر أن تؤدي استطالة حالة الارتياب التي تسود الاقتصاد العالمي من جراء الأزمة في منطقة اليورو، والتي يفيض تأثيرها على بعض الاقتصادات الناشئة الكبيرة، إلى تعويق صادرات السلع الأفريقية وإلى زيادة الحذر فيما يخص تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة، وخاصة في قطاعي الهياكل الأساسية والموارد. ويشكل الأداء الضعيف لاقتصاد جنوب أفريقيا نموذجا للتعويق الذي تمارسه أزمة الدين الحادثة في منطقة اليورو، إذ قلصت تلك الأزمة قدرة اقتصاد جنوب أفريقيا على توليد فرص العمل. فقد أصابت الأزمة القطاعات الرئيسية الدافعة لنمو جنوب أفريقيا، التي تشمل التجارة والصناعة التحويلية والاستثمار المباشر الأجنبي. ونتيجة لذلك أخذ الاقتصاد يتخلص من الوظائف ويفاقم من أوجه عدم المساواة[٤]. وفي كينيا، أثرت الأزمة على السياحة وصادرات منتجات رئيسية مثل الشاي والمنتجات البستانية. وتبين بعض التقديرات أيضا أن أزمة الدين في منطقة اليورو ستكلف أفقر بلدان العالم ٢٣٧,٦ بليون دولار في صورة خسائر إنتاجية تراكمية[٥]. وهذه البلدان تشمل بلدان أفريقيا الأشد تعرضا للخطر مثل موزامبيق وكينيا والنيجر والكاميرون والرأس الأخضر. ويرجح أن يؤدي انخفاض الصادرات أيضا إلى التأثير سلبا على عائدات بلدان مثل كوت ديفوار التي تعتمد على صادرات إلى

(٣) Isabella Massa and others, *Shockwatch Bulletin: monitoring the impact of the euro zone crisis, China/India slow-down, and energy price shocks on lower-income countries*, Working Paper 358 (London, Overseas Development Institute, 2012).

(٤) The World Bank Group, Africa Region Poverty Reduction and Economic Management, *South Africa Economic Update: Focus on inequality of opportunity*, Issue 3, July 2012.

(٥) Isabella Massa, Jodie Keane and Jane Kennan, *The euro zone crisis and developing countries*, Working Papers Issue 345 (London, Overseas Development Institute, 2012).

الاتحاد الأوروبي تشكل أكثر من ١٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وبالمثل، تمثل صادرات موزامبيق ونيجيريا إلى الاتحاد الأوروبي نحو ١٤ في المائة و نحو ١٠ في المائة، على التوالي، من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما. كما تعد إثيوبيا وتنزانيا والسنغال قليلة المنعة بدرجة عالية إزاء الصدمات العالمية الحالية لتأثرها بالتباطؤ في نمو الصين والهند الذي يرتبط أيضا بضعف الطلب في منطقة اليورو. والآليات الرئيسية التي ينتقل من خلالها تأثير الأزمة تتمثل، في جميع الحالات، في انخفاض مستويات التجارة والمعونة والاستثمار وتحويلات العاملين بالخارج.

٦ - كما أن أداء أفريقيا القوي فيما يخص النمو لم يكن شاملا للجميع و لم يكن مرتبطا بإيجاد فرص عمل تساعد الفقراء والنساء والشباب والفئات الاجتماعية المهمشة الأخرى. ومن ثم، تظل مستويات البطالة، ولا سيما بين الشباب، عالية بشكل غير مقبول. وتتزايد أيضا أوجه عدم المساواة داخل البلدان والفئات الاجتماعية وفيما بينها. وتعد أفريقيا اليوم ثاني أشد مناطق العالم اتساما بعدم المساواة بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وفي عام ٢٠١٠، كانت أفريقيا تضم ٦ من أكثر ١٠ بلدان في العالم اتساما بعدم المساواة. وتشمل التحديات الأخرى الانخفاض المحتمل في مستويات المخزونات العالمية من بعض الحبوب الأساسية مما قد يسبب أزمة غذائية أخرى تلحق الضرر بفقراء المنطقة.

ثانياً - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها محركا رئيسيا لنمو فرص العمل

٧ - يتمثل أحد الأهداف المركزية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تنشيط النمو وتعجيل وتيرة إيجاد فرص العمل في القارة من أجل انتشال ملايين الناس من وهدة الفقر ورفع مستويات المعيشة في كل أنحاء أفريقيا. وعملا على إطلاق إمكانات نمو فرص العمل، اعتمد الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته الاستثنائي الذي عقده في عام ٢٠٠٤ بشأن العمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا إعلانا يضع العمالة في قلب استراتيجيات التنمية. والتزم القادة الأفريقيون بتعزيز ''التنفيذ الفعال والسريع للإجراءات والبرامج المتفق عليها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتعظيم تأثيرها على جهود القارة الرامية إلى الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل المنتجة، ولا سيما في مجالات الهياكل الأساسية والزراعة والتنمية الريفية وحفظ البيئة والصناعات الثقافية والنقل ومصائد الأسماك والغابات وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة والسياحة التي تنطوي على إمكانات عالية لتعزيز القدرات الإنتاجية وإيجاد فرص العمل وتخفيف حدة الفقر''.

٨ - وتعتمد الجهود الرامية إلى إيجاد فرص العمل اعتمادا قويا على اتباع سياسات للنمو الاقتصادي محابية للفقراء وشاملة للجميع، وتحسين بيئة ممارسة الأعمال، وصون السلام والأمن. كما أن قدرة الاقتصادات الأفريقية على توسيع نطاق فرص العمالة تعتمد على توجيه موارد الحكومة والقطاع الخاص صوب القطاعات التي تنطوي على إمكانات قوية لزيادة فرص العمل. ويتعين أن يتجاوز اهتمام المستثمرين القوي بأفريقيا استكشاف الموارد واستغلالها وأن يستهدف القطاعات الكثيفة العمالة مثل تنمية الهياكل الأساسية، والتشييد، والاتصالات، والزراعة. كما يتيح التوسع في مجالي الخدمات التعليمية وخدمات الرعاية الصحية، اللذين ما زالت الحاجات غير الملباة فيهما هائلة في جميع أنحاء القارة، إمكانيات واسعة لنمو فرص العمل. وضمانا لانتشار منافع النمو على نطاق أوسع، تسعى الشراكة الجديدة أيضا إلى تشجيع قطاعات أخرى، غير قطاع استخراج الموارد الطبيعية، على المساهمة بقدر أكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما تشير التقديرات إلى أن الاستثمارات في المجالات التي تغطيها برامج الشراكة الجديدة، مثل الزراعة والضيافة، فضلا عن الصناعات التحويلية وتجارة التجزئة، بمقدورها توليد ما بين ٥٤ و ٧٢ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٠[٦].

٩ - وعلى الرغم من أن الشراكة الجديدة تنطوي على إمكانات وفرص قوية لتعجيل نمو العمالة، فإن إيجاد فرص عمالة كاملة ومنتجة يظل تحديا صعبا في القارة. فأداء أفريقيا القوي في مجال النمو لم يكن شاملا للجميع، ولذا لم يترجم إلى معدلات مرتفعة ومستمرة على صعيد إيجاد فرص العمل. وكان المحرك الرئيسي للنمو خلال العقد الماضي هو زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة الموظفة في قطاع الاستخراج الذي يتسم بكثافة رأس المال. ومن ثم، فإن النمو لم يقترن إلى حد كبير بإيجاد فرص عمل، كما أن وتيرة التقدم في الحد من الفقر كانت متواضعة في أفضل الأحوال. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١١ إلى أن نسبة البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تبلغ ٨,٢ في المائة، وأن نسبتها في شمال أفريقيا تبلغ ١٠,٩ في المائة. إذ شهد شمال أفريقيا انفجارا في عدد الأشخاص الناشطين اقتصاديا واحتل المرتبة الثالثة في العالم من حيث نمو قوة العمل، ولذا فإن عدد فرص العمل المطلوبة لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل في شمال أفريقيا قد تضاعف في السنوات العشرين الماضية. ففي عام ٢٠١١، كانت هذه المنطقة تضم ٧٢,٤ مليون شخص نشط اقتصاديا، بالقياس إلى ٤٣,٥ مليون في مطلع التسعينات[٧]. وتظل مستويات البطالة مرتفعة بين النساء بوجه خاص. ففي حين كان معدل بطالة النساء، في أفريقيا جنوب

(٦) McKinsey Global Institute, “Africa at work: job creation and inclusive growth”, August 2012.

(٧) ILO; *Global Employment Trends 2012: Preventing a deeper jobs crisis* (Geneva, ILO, 2012).

الصحراء الكبرى، يبلغ ٨,٨ في المائة في عام ٢٠١١، فقد وصل في شمال أفريقيا إلى ١٩ في المائة بين جميع النساء، وإلى نسبة مذهلة تبلغ ٤١ في المائة بين النساء الشابات.

١٠ - ويتواصل تزايد الطلب على فرص العمل مع دخول عدد يقدر بما بين ١٠ ملايين و ١٢ مليون شاب أفريقي سوق العمل كل سنة[٨]. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وصل معدل بطالة الشباب إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠١٢ وينتظر أن ينخفض بقدر طفيف ليهبط إلى ١١,٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٧. وتعد الحالة قاسية في شمال أفريقيا، الذي يوجد به أعلى نسب البطالة بين الشباب في العالم، إذ بلغت ٢٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ وينتظر أن تبقى أعلى من ٢٥ في المائة حتى عام ٢٠١٧[٩]. وكثير الشباب الذين كانوا محظوظين بما يكفي للحصول على فرصة عمل يعانون إما من العمالة الناقصة أو من الاضطرار لقبول فرص عمل منخفضة الجودة يتقاضون عنها أجورا تقل عن الأجر اللائق. وتمثل هذه المستويات المرتفعة من بطالة الشباب والعمالة الناقصة هدرا لأكبر موارد القارة.

١١- وكيما تتمكن الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى إيجاد فرص العمل من استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل والحد من البطالة المتراكمة الضخمة، ينبغي أن تغتنم الفرص التي تتيحها برامج الشراكة الجديدة. وينبغي إيجاد مصادر جديدة لنمو فرص العمل عن طريق تشجيع السياسات الاقتصادية المحبذة للعمالة وإطلاق برامج للأشغال العامة جاهزة لاستيعاب الأيدي العاملة تكون متوائمة مع أولويات الشراكة الجديدة. كما تحتاج البلدان الأفريقية إلى تقليص الوقت اللازم لبدء العمل في مختلف مشاريع الشراكة الجديدة. وينبغي إيلاء أولوية وطنية للاستثمارات التي تعزز إيجاد فرص عمل للشباب. وستضمن السياسات والاستثمارات التي توسع نطاق الفرص وتعزز قابلية الشباب للعمالة أن تصبح القارة أكثر قدرة على تحويل كتلتها الديمغرافية الضخمة المؤلفة من الشباب إلى ميزة لها. وتستند هذه الميزة الديمغرافية التي تتمتع بها أفريقيا إلى ما تضمه من قوة عاملة شابة وسريعة النمو وإلى انخفاض عدد الأطفال وكبار السن الذين يعولهم كل عامل.

١٢ - وكيما تكون مثل هذه السياسات فعالة، ينبغي أن تدعمها معدلات مرتفعة لنمو منصف وشامل للجميع. وبوجه خاص، ينبغي أن تأتي فرص العمل المقبلة من معالجة الاختناقات التي تعاني منها الهياكل الأساسية للقارة، وتوسيع فرص الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وإنشاء الشركات الزراعية اللازمة لدعم

(٨) African Development Bank and others, *Africa Economic Outlook 2012:Promoting Youth Employment* (Paris, Organization of Economic Cooperation and Development (OECD) Publishing, 2012).

(٩) ILO, "Global Employment Outlook: Bleak Labour Market Prospects for Youth", September2012.

قطاع زراعي آخذ في النمو. كما يتعين تشجيع وتيرة تكوين الشركات في القطاعات الأخرى عن طريق خفض تكاليف إنشاء الشركات الجديدة وعملية الموافقة عليها. كما سيساعد نقل التكنولوجيا من شركاء أفريقيا في التنمية على إيجاد فرص العمل. وتوجد أيضا إمكانيات إضافية لزيادة فرص العمل عن طريق التوسع في توفير الخدمات العامة العالية الجودة، مثل المدارس ومراكز الرعاية الصحية، من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص. وتلك كلها مجالات ذات أولوية مبينة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن شأن التركيز على المشاريع الكثيفة العمالة، مثل المشاريع الواردة في برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا التابع لمصرف التنمية الأفريقي، أن يساعد على تنشيط النمو الاقتصادي وأن يتيح إيجاد آلاف من فرص العمل الجيد. ويجب أن يكون شباب أفريقيا قادرين على الاستفادة من الفرص التي يوفرها الانتشار المتنامي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل إيجاد فرص عمل لأنفسهم. ويمكن إيجاد فرص كثيرة من خلال ضمان تغلغل تكنولوجيات المعلومات في كل جوانب الاقتصادات الأفريقية، وتوفير السلع والخدمات العامة، مثل توسيع نطاق الانتفاع بالخدمات التعليمية والصحية، بما في ذلك الصحة الإلكترونية.

ثالثاً – التقدُّم المحرز في مجال الحد من الفقر والجوع

١٣ – يظل الفقر اليوم أكثر القضايا التي تواجه أفريقيا إلحاحا. فما يقرب من ٤٧,٥ في المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانوا يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في عام ٢٠٠٨، بالقياس إلى ٥١,٥ في المائة في عام ١٩٨١، وبالقياس إلى مستوى الذروة الذي ارتفع إلى ٥٩,٤ في المائة في عام ١٩٩٣. أما بالقيم المطلقة، فإن عدد من يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم قد تضاعف تقريبا بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٨، إذ ارتفع من ٢٠٤,٩ مليون نسمة إلى ٣٨٦ مليون نسمة. ولكن بعد الوصول إلى ذروة قدرها ٣٩٤,٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥، انخفض العدد المطلق لمن يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار بمقدار ٩ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٠٨[١٠]. وفيما يخص القارة بأسرها، ارتفعت نسبة الفقر من ٤٣,٥ في المائة في عام ١٩٨١إلى ٤٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٣، غير أنها انخفضت إلى ٣٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨. ولكن على الرغم من الانخفاض العام في مستويات الفقر على مستوى القارة، فإن أعددا كبيرة من الناس ما زالت ترزح تحت وطأة الفقر في بعض البلدان. ففي عام ٢٠٠٨، وصلت نسبة الفقر إلى ٨٦ في المائة في

(١٠) Shaohua Chen, and Martin Ravallion, “An update to the World Bank’s estimates of consumption poverty in the developing world”, briefing note, Development Research Group, World Bank, March 2012.

جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى ٨٣ في المائة في ليبريا، وإلى ٨١ في المائة في بوروندي، وإلى ٦٦,٥ في المائة في نيجيريا.

١٤ - ونظرا لبطء التقدم، تعيش شريحة متنامية من فقراء العالم الآن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي عام ١٩٨١، كانت هذه المنطقة الفرعية تضم ١٠,٦ في المائة من فقراء العالم. وبحلول عام ٢٠٠٨، تضخمت حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منهم لتصل إلى ٢٩,٩ في المائة. ولا يعني تزايد نصيب أفريقيا من الفقراء على مر السنين أن الحالة قد تفاقمت فيها؛ بل يعد ذلك بالأحرى انعكاسا لتأثير السرعة الهائلة للتحول الهيكلي لاقتصادات شرق آسيا والمحيط الهادئ على الدخول. فبسبب النمو القوي لفرص العمل في جميع القطاعات، وكذلك التحسينات في الدخول الريفية، هبط عدد من يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في تلك المنطقة هبوطا حادا، في حين لم يكن لارتفاع معدلات النمو في أفريقيا خلال العقد الماضي أثر مماثل على الفقر. فلم يكن النمو شاملا للجميع بقدر كاف، وكانت المكاسب التي تحققت في مجال الإنتاجية الزراعية متواضعة، ووتيرة التحول الهيكلي بطيئة، وتوفير الحماية الاجتماعية غير كاف. ونتيجة لذلك، لم تستطع أفريقيا أن تضاهي أداء شرق آسيا والمحيط الهادئ أو أداء أمريكا اللاتينية في الحد من مستويات الفقر. ولكن على الرغم من تخلف أفريقيا عن الركب فإن طبقتها الوسطى يتواصل نموها. إذ تشير التقديرات إلى أن هناك ٩٠ مليون أسرة معيشية أفريقية كانت دخولها السنوية لا تقل عن ٥ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠١، مما يتيح لها أن تنفق نصف دخلها على الأقل على منتجات أخرى غير الأغذية والضروريات الأساسية[١١]. وسيؤدي استمرار نمو الطبقة الوسطى إلى تشجيع الطلب الإجمالي بقدر أكبر و بالتالي إلى تشجيع النمو في القارة.

١٥ - وانخفض الفقر بوتيرة أسرع ، في المتوسط، في البلدان التي سجلت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة والتي وفرت شكلا ما من مخططات الحماية الاجتماعية، وفي البلدان التي اضطلعت الدولة فيها بدور أقوى في تحديد الأولويات والسياسات الإنمائية الوطنية. وقد سمحت معدلات النمو الاقتصادي المقيسة برقم ثنائي للبلدان غير المصدرة للنفط أن تقلل مستويات الفقر بدرجة كبيرة. ففي إثيوبيا مثلا، هبطت مستويات الفقر من ٦٢,١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٨. وفي المقابل، كان أثر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي على الفقر ضعيفا في البلدان المنتجة للنفط مثل أنغولا ونيجيريا. ففي تلك البلدان، زادت نسبة من يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، من الناحية الفعلية، بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٨. وفي أنغولا، قفزت نسبة الفقر من ٤٣ في المائة في عام ١٩٨١ إلى

(١١) McKinsey Global Institute, p. 4.

٥٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، وفي نيجيريا قفزت من ٤٧,٨ في المائة إلى ٦٦,٥ في المائة. وتبين هذه الاتجاهات المتباعدة أن النمو وحده ليس كافيا. وينطبق هذا بوجه خاص على النمو الذي تحركه أساسا الصناعات الاستخراجية التي لا تعد كثيفة العمالة والتي تحقق أرباحا لا تُحَصَّل عليها إلا ضرائب ضئيلة عادة ولا يبقى منها في البلد إلا حصة صغيرة. وكما لوحظ إبان منتدى التنمية الأفريقي، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في أديس أبابا، فإن استغلال موارد أفريقيا لم يكن له في كثير من الأحيان نفع مالي يذكر، أو لم يكن له أي نفع على الإطلاق، على فقراء القارة واقتصاداتها (انظر ECA/ADF/8/6). فكيما يكون لعوائد الموارد المتحققة في قطاعات ذات هوامش ربح عالية، مثل قطاعي النفط والتعدين، تأثير على الفقر، يتعين على البلدان الأفريقية أن تضمن استخدام هذه العوائد على نحو كفء يقود التنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة للجميع.

١٦ - وتعين على بلدان كثيرة، يعيش ما يقرب من نصف سكانها على أقل من ١,٢٥ في المائة في اليوم، أن تنفق مقادير كبيرة من مواردها، بما في ذلك المعونة الإنمائية، لمواجهة الفقر ومعالجة آثاره. وكان ينبغي من البداية أن تتمثل استراتيجية أكثر حصافة في معالجة سبب المشكلة. فعلى سبيل المثال، ركزت بلدان أفريقية كثيرة طوال عدة عقود على توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية. وفي حين أن الاستثمارات الموظفة في هذه المجالات تشكل لبنات أساسية، فإن توازنا أفضل كان يجب إيجاده بين الاستثمار في هذه المجالات والتركيز على الاستثمارات الاستراتيجية التي يمكن أن تُطلق تحولا هيكليا في الاقتصادات الأفريقية. وتشمل هذه الاستثمارات الاستراتيجية توظيف استثمارات أكبر في تنمية الزراعة والهياكل الأساسية، والعلوم والتكنولوجيا، والتعليم بعد الثانوي. ومن شأن اتخاذ إجراءات إضافية تعزز حوكمة الاقتصاد والشركات وتعالج أشكال العجز الحديثة التي تعاني منها القارة في مجال الطاقة وتتصدى للآثار الحالية لتغير المناخ أن يساعد على دفع النمو وإيجاد فرص عمل والحد من الفقر.

١٧ - ويظل الجوع تحديا بارزا لتنمية أفريقيا. إذ تشير التقديرات إلى أن ٢٣٩ مليون نسمة، أو ٢٧,٥ في المائة ممن يعانون من نقص التغذية المزمن في العالم، كانوا يعيشون في أفريقيا بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢. وفيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢، قفز عدد الجوعى في القارة من ١٧٥ مليون نسمة إلى ٢٣٩ مليون نسمة. وكانت هذه الزيادة قاصرة إلى حد كبير على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث ارتفع عدد من يعانون من نقص التغذية من ١٧٠ مليون نسمة إلى ٢٣٤ مليون نسمة. وفي شمال أفريقيا، انخفض العدد من ٥ ملايين إلى ٤ ملايين نسمة. أما من حيث الانتشار، فقد انخفضت النسبة المئوية لمن يعانون من نقص

التغذية من ٢٧,٣ في المائة إلى ٢٢,٩ في المائة بالنسبة للقارة ككل، ومن ٣٢,٨ في المائة إلى ٢٦,٨ في المائة بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[١٢].

١٨ - وتتباين الزيادة في عدد الجوعى في أفريقيا تباينا حادا مع الاتجاهات السائدة على الصعيد العالمي. إذ تشير تقديرات عام ١٩٩٠ المنقحة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن عدد الجوعى إلى أن عددهم أخذ ينخفض باطراد من الناحية الفعلية على الصعيد العالمي خلال العقدين الماضيين، حيث هبط من بليون نسمة في الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٢ إلى ٨٦٨ مليون نسمة في الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢. غير أن التقدم العام كان بطيئا منذ الأزمات الغذائية التي حدثت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والانتكاس الاقتصادي العالمي.

رابعا - التقدم المحرز في مجال التعليم

١٩ - تواصل البلدان الأفريقية، في جهودها المستمرة الرامية إلى رفع مستويات التعليم وتكوين قوة عاملة ماهرة وتحسين مستويات معيشة مواطنيها، التوسع في تنفيذ مبادرة التعليم للجميع في أفريقيا، وهي برنامج يستكمل ويعزز بقدر أكبر تنفيذ العقد الثاني للتعليم في أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٥) الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٩، تحققت زيادة قدرها ١٨ في المائة في معدلات الالتحاق بالتعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وحدث بعضٌ من أكبر المكاسب في عدد من بلدان القارة الأقل ازدهارا، ومن بينها بوروندي وتوغو وجمهورية تترانيا المتحدة وسان تومي وبرينسيبي. كما أصبحت إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو ورواندا وموزامبيق تندرج، منذ عام ٢٠٠٠، ضمن البلدان العشرة الأولى الأكثر نجاحا في مجال التعليم. وزاد متوسط عدد سنوات التعليم لكل من الرجال والنساء. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع متوسط سنوات الدراسة لمجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر من مستوى منخفض يبلغ ٢,٨ سنة في عام ١٩٨٠ إلى ٣,٩ سنوات في عام ١٩٩٠ وإلى ٥,٢ سنوات في عام ٢٠١٠. وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط، زاد متوسط عدد سنوات الدراسة بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٨٠، إذ ارتفع من ٣,١ إلى ٧,٣ سنوات (لأغراض المقارنة كان المتوسط العالمي يبلغ ٥,٣ سنوات في عام ١٩٨٠ و ٧,٩ سنوات في عام ٢٠١٠).

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ٢٠١٢. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٢: النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كاف لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠١٢).

٢٠ - وتعكس هذه المكاسب بذل جهود مكثفة من جانب الحكومات وشركائها في التنمية لزيادة التمويل العام والخاص الموظف في مجال التعليم. وعلى سبيل المثال، حققت البلدان التي تلقت دعما من مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع زيادات في نسب الالتحاق بالتعليم قدرها ٦٤ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧، أي ضعف نظيرتها في البلدان التي لم تتلق دعما من هذه المبادرة. وتؤدي الاستثمارات الموظفة في مجال التعليم إلى توسيع نطاق الفرص التعليمية المتاحة للبنين والبنات، وخاصة بين الفئات الفقيرة والضعيفة. غير أن فجوة كبيرة ومستمرة تظل قائمة فيما يتعلق بالتحصيل الدراسي بين الذكور والإناث. وعلى الرغم من أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد شهدت بعضا من أكبر المكاسب في سد الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم، فإن نتائج هذه المنطقة الفرعية تظل متراجعة كثيرا عن النتائج المحرزة في سائر أنحاء العالم النامي. وزادت نسبة سنوات دراسة الإناث إلى الذكور في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٠,٦١٢ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٨ في عام ٢٠١٠. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بلغت هذه النسبة ٠,٩٧٢ في عام ١٩٩٠ و ٠,٩٨٤ في عام ٢٠١٠. وفي أوروبا وآسيا الوسطى، ارتفعت النسبة بين الجنسين من ٠,٩١٤ إلى ٠,٩٨٣، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ كانت النسبة ٠,٨٨٣ في عام ١٩٩٠ و ٠,٨٨٥ في عام ٢٠١٠[١٣]. وإلى جانب استمرار الفجوة بين الجنسين، فإن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يظل مرتفعا على نحو غير مقبول. ويشير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٢ إلى أن ١,٦ مليون طفل إضافيين قد تسربوا من المدارس بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠[١٤].

٢١ - وفي بعض البلدان، يؤدي تأخر الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى تعويق بلوغ الهدف المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي. ففي ليبريا وغانا، يدخل نحو ٨٧ في المائة و ٥٣ في المائة على التوالي من التلاميذ إلى الصف الأول أكبر سنتين من السن الرسمية. ويعد الفقر من الأسباب الرئيسية لهذا الالتحاق المتأخر. ففي مدغشقر التحق، في عام ٢٠٠٨، نحو ٦٢ في المائة من التلاميذ المنتمين لأفقر خُمسٍ من الأسر المعيشية بالمدارس متأخرين سنتين على الأقل عن السن الرسمية لدخولها. أما نسبة التلاميذ بين الأطفال في سن المدرسة المنتمين لأغنى خُمسٍ من الأسر المعيشية الذين دخلوا متأخرين إلى المدارس فكانت تبلغ ٣٢ في المائة.

---

(١٣) Robert J Barro and Jong-Wha Lee, “A new data set of educational attainment in the world, 1950-2010”, April 2012. National Bureau of Economic Research (United States of America), Working Paper No. 15902, April 2012.

(١٤) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل (باريس، اليونسكو، ٢٠١٢).

٢٢ - وينبغي أن تواصل البلدان الأفريقية الاستثمار في مجال التعليم من أجل توطيد المكاسب الحالية بقدر أكبر، فضلا عن مواجهة التحديات التي ما زالت مستمرة. وينبغي أن يتجاوز هدف السياسات التعليمية الوطنية مجرد تحسين نسب الالتحاق بالتعليم والانتظام فيه والتخرج منه. إذ ينبغي التركيز بنفس القدر على ضمان أن تؤدي النظم التعليمية دورا أفضل في إعداد الشباب لمستقبلهم كمواطنين نشطين اقتصاديا وملتزمين مدنيا. وهذا يتطلب الحد من أوجه عدم المساواة المكانية والرأسية في مجال التعليم. وفي معظم البلدان تقريبا، تواجه كل من المدارس العامة الحضرية والريفية معوقات فيما يتعلق بأبعاد كثيرة لها أهميتها الحاسمة في نجاح الطلاب، مثل نسب المعلم إلى الطلاب، ونسب الطلاب إلى الكتب المدرسية، وفرص الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتبين تقديرات اليونسكو لعام ٢٠١٠ أن نسبة المعلم إلى التلاميذ في المرحلة الابتدائية قد تراوحت ارتفاعا وانخفاضا فصعدت إلى ١:٨٤ في جمهورية أفريقيا الوسطى وإلى ١:٧٩ في ملاوي، وهبطت إلى ١:١٣ في سيشل وإلى ١:١٧ في جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي بلدان أفريقيا الأكثر سكانا، كانت النسب هي ١:٣٦ في نيجيريا، و ١:٥٤ في إثيوبيا، و ١:٢٦ في مصر. وفي أكبر اقتصاد أفريقي، وهو اقتصاد جنوب أفريقيا، كانت نسبة المعلم إلى التلاميذ نحو ١:٣١ على المستوى الوطني، ولكن كانت هناك تفاوتات ضخمة فيما بين المدارس. فنسبة المعلم إلى التلاميذ في المدارس المستقلة كانت نحو ١:١٦، وكانت ضعف ذلك العدد تقريبا في المدارس العامة (١:٣٠)، وكانت مرتفعة إلى مستوى يبلغ ١:٦٠ في كثير من البلدات والمناطق الريفية.

٢٣ - ويتعين على النظم المدرسية أن تعد الطلاب على نحو أفضل لسوق عمل أصبحت ذات طابع عالمي متزايد. فالطلاب يحتاجون اليوم إلى المجموعة السليمة من المهارات والفرص التي تمكنهم من العثور على عمل لائق، وكسب الرزق، والإسهام في مجتمعاتهم، وتحقيق إمكاناتهم. والأمر الأكثر أهمية هو ضرورة معالجة نوعية التدريس والطريقة التي تدار بها المدارس. فكيما يتفوق الطلاب، ينبغي أن تضمن المدارس أن تتوافر لهم الكتب، والمناضد، والفصول المناسبة. ويتعين أن تكون أحجام الفصول معقولة وينبغي أن تكون المناهج الدراسية متنوعة من أجل توليد اهتمام بالتعلم. ويلزم بذل جهود لتقليص النمو في عدد المعلمين غير المدربين. وفي عام ٢٠٠٧، أطلقت غانا برنامجا تدريبيا موجها لهؤلاء المعلمين، وبحلول عام ٢٠١٠ كان البرنامج قد درب نحو ٠٠٠ ٢٥ معلم، معظمهم يعملون في المناطق الريفية والمهمشة[١٥].

(١٥) اليونسكو، الشباب والمهارات.

٢٤ - وعملا على تشجيع الطلاب على التفوق في دراساتهم، ينبغي أن توفر الاقتصادات الأفريقية آفاق عمل أفضل عن طريق التصدي بقوة للعجز الهائل في فرص العمل الذي يواجهه الشباب. كما تتوافر للبلدان الأفريقية فرصة لمواصلة المضي قدما بالمتطلبات التعليمية المبينة في الشراكة الجديدة وفي الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق اعتماد مبادرة التعليم أولا التي طرحها الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتتمثل أهداف هذه المبادرة في إلحاق كل طفل بالمدرسة، وتحسين نوعية التعلم، وتعزيز المواطنة العالمية. ومن شأن تحقيق هذه الأهداف أن يحسن من فرص المجتمعات الأفريقية في تصبح أكثر ازدهارا وأوفر صحة وأكبر إنصافا وأشد تماسكا من الناحية الاجتماعية.

خامسا - التقدم المحرز في مجال الصحة

٢٥ - على جبهة الصحة، لئن كانت المنطقة الأفريقية لا تمضي في مسار يفضي إلى تقليل مستويات الوفيات لعام ١٩٩٠ بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، فإن تقدما ملحوظا قد أحرز في عدد المجالات المرتبطة بالصحة. وبوجه خاص، تحققت مكاسب في الحد من معدلات الوفيات دون سن الخامسة، وفي تحسين احتواء انتشار فيروس ومرض الإيدز، وفي زيادة تحصين الأطفال. وقد زاد المعدل السنوي لانخفاض الوفيات دون سن الخامسة في منطقة أفريقيا، كما تحددها منظمة الصحة العالمية، من ١,٨ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ إلى ٢,٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠[١٦]. وعلى الرغم من أن وتيرة التقدم هذه ليست كافية كي تحقق المنطقة غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتخفيض مستويات الوفيات دون سن الخامسة لعام ١٩٩٠ بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥، فإن التقدم المحرز كان كبيرا. إذ انخفض عدد الوفيات من ١٧٢ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ١١٩ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠١٠. وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يزيد قليلا على نصف الانخفاض في وفيات الأطفال كان يعزى إلى زيادة تعليم الإناث. إذ كان التوسع، بالقيم المطلقة، في تعليم الإناث هو المسؤول عن انخفاض وفيات الأطفال بنحو ١,٩ مليون حالة منذ عام ١٩٧٠، وبنحو ٠٠٠ ٩٠٣ حالة منذ عام ١٩٩٠[١٧].

٢٦ - وفي حين أن عبء فيروس ومرض الإيدز، والسل، والملاريا يظل مرتفعا في أفريقيا، فإن تقدما كبيرا قد أحرز في الحد من الإصابة بالإيدز والعدوى بفيروسه: فقد سجل

(١٦) منظمة الصحة العالمية. الإحصاءات الصحية العالمية لعام ٢٠١٢ (جنيف، ٢٠١٢).

(١٧) Emmanuela Gakidou, and others,. “Increased educational attainment and its effect on child mortality in 175 countries between 1970 and 2009: a systematic analysis” Lancet, Vol. 376, Issue 9745(18 September 2010):pp. 959-974.

٢٢ بلدا انخفاضا تزيد نسبته على ٢٥ في المائة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٥ ملايين نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يحصلون على علاج مضاد للفيروسات العكوسة. ولم يكن هذا الرقم يزيد على ٥٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٢[١٨]. كما أحرز عدد من البلدان الأفريقية تقدما في تنفيذ أنشطة تعاونية لمكافحة السل وفيروس الإيدز ثَبُتَ أنها أنقذت حياة ١,٣ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١. وارتفعت النسبة المئوية لمرضى السل في أفريقيا الذين أجريت لهم اختبارات للكشف عن فيروس الإيدز من ٦٦ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٩ في المائة في عام ٢٠١١. وتعد هذه الاختبارات هامة بوجه خاص لأن نحو ٨٠ في المائة من حالات الإصابة بالسل بين المتعايشين مع فيروس الإيدز تُسجل في أفريقيا[١٩].

٢٧ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن أوجه عدم مساواة كبيرة ما زالت قائمة فيما بين البلدان وداخلها، مما يسفر عن مستويات مرتفعة بشكل غير مقبول للوفيات النفاسية ووفيات الأطفال في عدة بلدان. فعلى سبيل المثال، تظل نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن بالنسبة لأعمارهم أعلى من ٢٥ في المائة في أقل البلدان نموا بأفريقيا.

٢٨ - وبغية المعاونة على تحسين النتائج الصحية في أفريقيا، تساعد الشراكة الجديدة البلدان على التغلب على نقص الموارد البشرية في قطاع الصحة عن طريق تعزيز التعليم الصحي وزيادة عدد العاملين الحاصلين على تدريب عال. وتساعد الشراكة الجديدة البلدان الأفريقية على تعزيز نظمها الصحية والحد من الأعباء ومن التكاليف البشرية التي تُحَمِّلُها لاقتصاداتها الملاريا والسل وفيروس ومرض الإيدز. وتسهم هذه الجهود في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بصحة الطفل والأم بالإضافة إلى الهدف ٦ بأكمله. كما تعزز هذه الجهود الاستراتيجية الصحية في أفريقيا: ٢٠٠٧-٢٠١٥، وكذلك توفير الأدوية الأساسية والميسورة التكلفة، وتزود البلدان الأفريقية بتوجيه استراتيجي وبفرص لبناء القدرات.

٢٩ - واستحدثت الشراكة الجديدة أيضا المبادرة الأفريقية لتنسيق التنظيم الدوائي، وفَعَّلَت خطة الصناعات الصيدلانية لأفريقيا، الخاصة بالاتحاد الأفريقي، في إطار تحقيق هدفها المتمثل في مساعدة البلدان الأفريقية على تزويد مواطنيها بأدوية مأمونة وجيدة النوعية وفعالة. كما استُهل بنجاح مشروع تنسيق التنظيم الدوائي في جماعة دول شرق أفريقيا، في إطار المبادرة الأفريقية لتنسيق التنظيم الدوائي. وتنفذ أنشطة بحثية تجريبية في إطار مبادرة البحوث

(١٨) UNAIDS, *AIDS dependency crisis: sourcing African solutions*, Issues Brief (Geneva, 2012).

(١٩) منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي عن مكافحة السل لعام ٢٠١٢ (جنيف، ٢٠١٢).

الصحية في أفريقيا في كل من جمهورية تترانيا المتحدة والسنغال وموزامبيق. وتقدم المبادرة دعما إلى البلدان في بناء أطر السياسات اللازمة من أجل الحوكمة الفعالة للبحوث الصحية. كما أنشأت الشراكة الجديدة، باستخدام منحة قدرها ١,٥ مليون دولار، برنامج تعليم الممرضات والقابلات في تشاد وغابون والكونغو من أجل رفع مستوى التأهيل التعليمي للممرضات والقابلات إلى المستويين الجامعي وما بعد الجامعي.

٣٠ - غير أن تعجيل التقدم على جبهة الصحة يستلزم تحديد أولويات الميزانيات الحكومية بما يعطي قطاع الصحة أولوية عالية نسبيا. وفي عام ٢٠١٠، كانت قلة من البلدان الأفريقية قد حققت الهدف المتمثل في إنفاق ١٥ في المائة من ميزانياتها الحكومية على الصحة، كما اتُفق على ذلك في إعلان أبوجا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠١. ويخصص نحو ٢٠ بلدا وقّع إعلان أبوجا لقطاع الصحة نسبة أقل عما كان يرصده له في عام ٢٠٠١؛ ولكن جمهورية تترانيا المتحدة وليبريا قد خصصتا لقطاع الصحة ١٨,٤ في المائة و ١٦,٦ في المائة على التوالي من ميزانية كل منهما[٢٠].

سادسا - التقدم المحرز في مجال تحويل الزراعة الأفريقية

٣١ - ما زالت الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع في أفريقيا تواجه معوقات قوية كما يتضح بجلاء من الأزمة الغذائية ومن انعدام الأمن الغذائي السائدين حاليا في الساحل والقرن الأفريقي. وتفيد منظمة الأغذية والزراعة بأن حالة الأمن الغذائي في الساحل لا تزال تدعو إلى القلق، إذ أن نحو ١٩ مليون نسمة ما زالوا يحتاجون إلى مساعدة مستمرة. ويعزى هذا بدرجة كبيرة إلى استمرار الآثار الناشئة عن ضعف المحاصيل في عام ٢٠١١. وبالمثل، أسفرت استطالة موجة جفاف في الجنوب الأفريقي عن انخفاض الإنتاج العام للحبوب في عام ٢٠١٢. أما في شرق أفريقيا، فإن حالة انعدام الأمن الغذائي القاسية في عام ٢٠١١ قد بدأت تتحسن إثر تحسن الإنتاج الغذائي والحيواني. وفي شمال أفريقيا، انخفض الإنتاج انخفاضا حادا في بعض البلدان بسبب ظروف الطقس غير المواتية[٢١].

٣٢ - كما ظهرت شواغل جديدة على المستوى العالمي في أعقاب الجفاف غير المسبوق الذي أصاب الولايات المتحدة وشرق أوروبا والاتحاد الروسي. إذ أسفر هذا الجفاف عن

---

(٢٠) منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم لعام ٢٠١٠: تمويل النظم الصحية: السبيل إلى التغطية الشاملة (جنيف، ٢٠١٠).

(٢١) www.fao.org/news/story/en/item/161602/icode/.

انخفاض غلات الذرة والقمح وعن ارتفاع أسعار الأغذية ارتفاعا حادا في الأسواق الدولية. ولما كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تستورد نحو ٨٥ في المائة من احتياجاتها من القمح ونحو ٤٥ في المائة من احتياجاتها من الأرز، فمن المرجح أن يكون لارتفاع أسعار الأغذية تأثير محسوس في البلدان المستوردة لها. ففي موريتانيا على سبيل المثال، ارتفعت أسعار القمح والأرز المستورد بنسبتي ١٢ و ٤٠ في المائة على التوالي في منتصف عام ٢٠١٢ إثر الارتفاع العالمي في الأسعار[٢٢]. ويشير البنك الدولي أيضا إلى أن الزيادات الحادة التي حدثت مؤخرا في أسعار الأغذية قد منعت ملايين الناس في شتى أنحاء العالم من الخروج من وهدة الفقرة، ولا سيما الفئات التي تنفق قسما غير تناسبي من دخلها على الغذاء. والصدمات التي استثارها ارتفاع أسعار الأغذية على الصعيد الدولي ستنتقل آثارها كلها إلى سلسلة أسعار الأغذية وينتظر أن تكون هذه الآثار كبيرة وأن تظل مستمرة لنحو عام في البلدان المستوردة للأغذية مثل مصر وجيبوتي[٢٣].

٣٣ - وكيما تتمكن أفريقيا من بناء مستقبل آمن غذائيا، يتعين أن تُنَفَّذ فيها بصورة عاجلة حلول طويلة ومتوسطة الأجل مثل الحلول التي يدعمها البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وتحالف الثورة الخضراء في أفريقيا. وترتكز هذه المبادرات على إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا لعام ٢٠٠٣ الذي يطلب إلى البلدان أن تلتزم بتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من موارد ميزانياتها الوطنية لتنفيذ السياسات المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية من أجل بلوغ الهدف المتفق عليه المتمثل في تحقيق نمو سنوي متوسط في مجال الزراعة قدره ٦ في المائة. وقد حققت حتى الآن ثمانية بلدان أو تجاوزت الهدف المتمثل في إنفاق ١٠ في المائة من مخصصات الميزانيات، في حين يتراوح ما تخصصه تسعة بلدان أخرى ما بين ٥ و ١٠ في المائة. كما سجلت عشرة بلدان، في النصف الثاني من عام ٢٠١١، معدلات نمو سنوي في مجال الزراعة تصل إلى ٦ في المائة على الأقل.

٣٤ - وتعترف هذه المبادرات بأن تحويل الزراعة يظل ضرورة لأفريقيا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق الثروة والاحتفاظ بها، والحد من الفقر، وضمان الأغذية والتغذية للجميع. وقد أفضى التركيز المتزايد على الزراعة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من متوسط سنوي قدره ٣ في المائة إبان التسعينات إلى ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨. غير أن هذا النمو قد استند أساسا إلى التوسع في المساحة المزروعة

(٢٢) World Bank, *Africa's Pulse*, Vol. 6 (October 2012).

(٢٣) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١٢: أسعار الغذاء، والتغذية، والأهداف الإنمائية للألفية، (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠١٢).

بأكثر مما استند إلى تحقيق زيادات في الإنتاجية. ولو تواصل هذا النمو فإن معدلات نمو مرتفعة على هذا النحو سيكون لها تأثير كبير على الفقر. ويسهم النمو في هذا القطاع في خلق فرص العمل. ويفيد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[٢٤]، بأن الشريحة السكانية التي تعمل في الزراعة تبلغ نحو ٧٥ في المائة في شرق أفريقيا، و ٥٧ في المائة في وسط أفريقيا، و ٤٥ في المائة في غرب أفريقيا، و ٢٨ في شمال أفريقيا، و ١٠ في الجنوب الأفريقي. وعلى سبيل المقارنة، تصل النسبة المئوية للعاملين بالزراعة في العالم إلى ٢٤ في المائة. وتشير التقديرات إلى أن النمو الذي تولده الزراعة يعد أسرع مرتين على الأقل في خفض الفقر من النمو المتحقق في أي قطاع آخر.

٣٥ - ولذا فإن قوة قطاع الزراعة، ولا سيما الزراعة المعتمدة على أصحاب الحيازات الصغيرة، تتسم بأهمية حاسمة لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل كسب الرزق في كل أنحاء المنطقة. إذ يؤدي المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يضمون كثيرا من النساء، دورا مركزيا في إنتاج معظم الأغذية المستهلكة محليا في كثير من البلدان الأفريقية. وتمثل مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة، التي يصل متوسط مساحتها إلى ١,٦ هكتار، ٨٠ في المائة من جميع المزارع في المنطقة، وتسهم بأكثر من ٩٠ في المائة من الإنتاج في بعض البلدان. والجانب الأكبر من الاستثمار في الزراعة يسهم به المزارعون وأصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم، وتعاونياتهم وغيرها من الشركات الريفية، أما بقية الاستثمارات فيوفرها عدد من الجهات الفاعلة المنتمية إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى الحكومات.

٣٦ - وعملا على تحسين إنتاجية الزراعة المعتمدة على أصحاب الحيازات الصغيرة، يحتاج هؤلاء المزارعون إلى دعم من الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الدوليين في التنمية. ويحتاجون إلى دعم عام وخاص وإلى الوصول للتكنولوجيات القادرة على تحويل الزراعة. ومن هذه التكنولوجيات الرئيسية الوصول إلى أصناف المحاصيل ذات الإنتاجية الأعلى، والأسمدة ومبيدات الآفات، والطرق الأكثر كفاءة للاستفادة من المياه في أغراض الري، والحد من خسائر ما بعد الحصاد. كما يلزم بذل جهود متضافرة لتحديد وتنمية الممارسات والتكنولوجيات الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته التي توفر للسكان الريفيين الضعفاء حماية أفضل إزاء تغير المناخ.

٣٧ - وستؤدي هذه الاستثمارات، وبوجه خاص التكنولوجيات الجديدة والملائمة، إلى زيادة الغلات لكل هكتار ولكل عامل. وينبغي أن تعتمد هذه التحسينات على الجمع بين زيادة الاستثمار في مجال البحث والتطوير بما يفضي إلى تطورات تقنية هامة داخل أفريقيا،

(٢٤) "The State of Commodity Dependence 2012" (UNCTAD/SUC/2011/8), April 2012.

وعمليات نقل التكنولوجيات الفعالة من شركاء القارة في مجال التنمية. وهذه المجالات تحديدا هي التي يقوم فيها البرنامج البحثي المتعلق بتغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي، التابع للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، بتقديم المساعدة للمزارعين في غرب وشرق أفريقيا. وتسعى هذه المبادرة التي أطلقت في عام ٢٠١١ إلى إدماج الزراعة في السياسات المتعلقة بتغير المناخ، لأن الزراعة مسؤولة عن نسبة تتراوح بين ١٢ و ١٤ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٣٨ - والآليات الدولية الأخرى التي تدعم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا تشمل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، والتحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية. والبرنامج الشامل هذا آلية متعددة الأطراف أُطلقت في عام ٢٠١٠ بعد مؤتمر قمة مجموعة العشرين لعام ٢٠٠٩. وقد مَنَح البرنامج الشامل، حتى الآن، ٤٣٠,٥ مليون دولار إلى إثيوبيا، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية تترانيا المتحدة، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وليبريا، وملاوي، والنيجر من أجل تحسين دخل الفئات الفقيرة والضعيفة وأمنها الغذائي. وقد حولت هذه الأموال حياة ١٨ ٠٠٠ فقير في توغو، و ٦ ٧٥٠ مزارعا وأسرهم في رواندا، وحسنت الخدمات الإرشادية ووصول المزارعين إلى الأسواق من خلال ٣٦٠ مدرسة ميدانية للمزارعين و ١٩٣ مركزا للأعمال الزراعية في سيراليون[٢٥].

٣٩ - وبالمثل تسعى البلدان الأفريقية والشركاء من القطاع الخاص، بدعم من التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية وبمساندة من التزام جديد تعهدت به مجموعة البلدان الثمانية، إلى انتشال ٥٠ مليون نسمة من وهدة الفقر خلال السنوات العشر المقبلة عن طريق تحقيق نمو زراعي مطرد وشامل للجميع. وتعزز هذه المبادرة الالتزامات السابقة، مثل مبادرة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي، التي أطلقتها مجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠٠٩، والعمل المضطلع به من جانب منظمة نمو أفريقيا، وهي إطار للشراكة بين القطاعين العام والخاص يشترك في إدارتها الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمحفل الاقتصادي العالمي.

٤٠ - واستجابة للدعوات إلى تنفيذ المبادرات التي أطلقها الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية والمبادرات المماثلة، أخذ تدفق الموارد المالية يتزايد، عبر التحالف الجديد، من جانب شركات كبرى متعددة الجنسيات وشركات محلية صغيرة صوب الاقتصاد الزراعي الأفريقي. فقد تعهدت حتى الآن ٢١ شركة خاصة أفريقية و ٢٧ شركة خاصة متعددة الجنسيات باستثمار ما يزيد على ٣ بلايين دولار في كافة مراحل سلسلة القيمة

(٢٥) Global Agriculture and Food Security Program. Annual Report 2012, (Washington, DC., 2012).

الزراعية في أفريقيا. وهذا يغطي مجالات مثل تنمية الهياكل الأساسية، والري، ووقاية المحاصيل، والتجارة، والتمويل. وتشمل هذه الشركات شركات محلية صغيرة مثل مزارع أوميغا في إثيوبيا، وشركات متعددة الجنسيات كبرى مثل شركة يارا الدولية، التي تبني مصنعا لإنتاج الأسمدة ومراكز إقليمية لتوزيع الأسمدة؛ وشركة رادوبنك، التي أطلقت تسهيلا إقراضيا قيمته ١٣٥ مليون دولار في غرب أفريقيا يخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المرتبطة بسلسلة القيمة الزراعية؛ وشركة فودافون التي تعتزم إطلاق برنامج للحد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية مع ٥٠٠ ٠٠٠ مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة في جمهورية تترانيا المتحدة وكينيا وموزامبيق، ولتحسين الإنتاجية الزراعية والدخول والقدرة على مواجهة الضغوط في أوساط هؤلاء المزارعين[٢٦].

٤١ - كما تعمل منظومة الأمم المتحدة كشريك استراتيجي لمفوضية الاتحاد الأفريقي ولوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة بغية التنفيذ الكامل للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وقد مول الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشاريع تدفع المزارعين إلى الاندماج في السوق بقدر أكبر في عدة بلدان. وكان لهذه المشاريع أثر إيجابي على مستوى واستقرار دخول المزارعين المشاركين. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة، من خلال ''تحديات تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ٢٠١٢-٢٠١٣''[٢٧]، بتعزيز قدرة البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية على ربط اتفاقات البرنامج الشامل وخطط استثماراته الزراعية الوطنية بعمليات السياسات والميزانيات وآليات التمويل المبتكرة مثل الصندوق الإقليمي للزراعة والأغذية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤٢ - كما يقتضي تحسين أداء الزراعة في كل أنحاء أفريقيا اتباع نهج يستند إلى دعم النمو الاقتصادي العريض القاعدة، بما في ذلك في مجال الزراعة، وتوفير شبكات أمان للفئات الأشد ضعفا. وينبغي أن يتألف هذا النهج من تكامل أكبر بين التدابير القصيرة الأجل الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان الضعفاء والتدابير السياساتية والاستراتيجيات الاستثمارية الأطول أجلا الرامية إلى معالجة العوامل الهيكلية الأساسية التي تسهم في زيادة أوجه الضعف القصيرة الأجل وفي تدني أداء القطاع الزراعي في أفريقيا على المدى البعيد.

(٢٦) http://transition.usaid.gov/g8/PrivateSectorFactSheet.pdf.

(٢٧) مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا، الدورة السابعة والعشرون، برازافيل، الكونغو، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الوثيقة ARC/12/2.

سابعا – الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤٣ – يوفر حتى الآن أداء القارة وفقا للمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية سياقا يدعو إلى التحلي بالاعتدال لدى تأمل الأولويات الإنمائية الحالية والمقبلة للشراكة الجديدة. وبناء على ذلك، تقود مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي جهودا ترمي إلى مناقشة كيفية المضي في توطيد المكاسب التي تحققت بالفعل في مجالات الأولوية الاجتماعية للشراكة الجديدة، والقيام في الوقت نفسه بإيجاد سبل تشجع على تحقيق مزيد من الإنجازات في هذه المجالات، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أسفرت المشاورات الإقليمية بشأن أولويات أفريقيا فيما يخص خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عن توافق الرأي على أن التقدم البطيء نسبيا الذي أحرزته البلدان الأفريقية صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتفشي أوجه العجز في القدرات بالمنطقة، وسيادة ظروف أولية معوقة في عدد من البلدان، أمور تقضي بأن تشمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مزيجا حذرا من عناصر التمكين الإنمائي والنتائج الإنمائية.

٤٤ – وقد حُددت حتى الآن ثلاث نتائج إنمائية عامة كأولويات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، هي التحول الاقتصادي الهيكلي والنمو الشامل للجميع، والابتكار ونقل التكنولوجيا، والتنمية البشرية. وسيتطلب تحقيق هذه النتائج عوامل تمكينية مثل السلام والأمن، وسيادة القانون، والهياكل الأساسية، والحوكمة الرشيدة، وتعزيز القدرات المؤسسية، وآلية قوية للتمويل بما يشمله ذلك من تعبئةٍ للموارد المحلية، وسياسات للاقتصاد الكلي موجهة نحو النمو، وبنيان حوكمة عالمي مساند.

ثامنا – لمحة عامة عن العمليات الحالية المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٤٥ – طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٨/٢٠١٢، إلى الأمين العام أن يُضَمِّن تقريره إلى لجنة التنمية الاجتماعية لمحة عامة عن العمليات الحالية المتعلقة بالشراكة الجديدة، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن تحسين فعالية عمل الهيئات التابعة للأمم المتحدة، مع المحافظة على الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٦ – واستجابة لهذا الطلب، من المهم تقديم لمحة موجزة عن تاريخ الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، وهو دعم قد تواصل على امتداد عدة عقود. إذ كانت أفريقيا محل تركيز أنشطة التعاون التقني والأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة لفترة طويلة

من الزمن. ففي عام ١٩٨٦، أطلقت الأمم المتحدة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠[٢٨]، وقد استعيض عن هذا البرنامج بخطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات[٢٩]. ومع اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من جانب الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠١، أصبحت الشراكة الجديدة هي الإطار الاستراتيجي الرئيسي الذي تتعامل منظومة الأمم المتحدة من خلاله مع أفريقيا.

٤٧ - وقد أسفرت هذه البرامج، التي تركز على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، عن عمليات عديدة داخل منظومة الأمم المتحدة تعالج التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقارة، وتعالج كذلك كيفية تعزيز الاتساق والفعالية على نطاق المنظومة. وعلى مر السنين، تم استعراض الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا عددا من المرات في محاولة لضمان الاتساق والفعالية على نطاق المنظومة. وكان من هذه الاستعراضات ''تقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا'' (E/AC.51/2009/2)، و ''نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا'' (JIU/REP/2009/5). وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا عددا من القرارات بشأن الشراكة الجديدة والدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي. وتشمل هذه القرارات قرار الجمعية العامة ٢/٥٧ بخصوص إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجدية لصالح تنمية أفريقيا، والقرار ٧/٥٧ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي القرار ٢٢٩/٦١، طلبت الجمعية العامة إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في مجال وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة. كما طلبت إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، استنادا إلى المجموعات المواضيعية التسع لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، التي تلائم بوجه عام أولويات الشراكة الجديدة.

٤٨ - كما تم التعهد بعدة التزامات تتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتم تأكيد هذه الالتزامات مجددا في مؤتمرات ومؤتمرات قمة مختلفة عقدتها الأمم المتحدة. وهذه الالتزامات تشمل الالتزامات التي تم التعهد بها أو إعادة تأكيدها في جملة وثائق منها الوثيقة

(٢٨) الجمعية العامة، القرار دإ-٢/١٣، المرفق.

(٢٩) قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٨.

الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٣٠]، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (انظر A/CONF.219/7)، وإعلان الأمم المتحدة للألفية[٣١]، والإعلان السياسي بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا لعام ٢٠٠٨[٣٢]، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، (انظر A/CONF.198/11)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (انظر A/CONF.199/20 و Corr.1)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٣٣]، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ (انظر A/CONF.166/9). وتشكل هذه الوثائق مجتمعة توجيها وإطارا للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

٤٩ - وضمن هذا الإطار أنيط بلجنة التنمية الاجتماعية أن تناقش وتدرس الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة. وعلى وجه الخصوص، يتمثل الالتزام ٧ من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية فيما يلي: ''نلتزم بإسراع خطى تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا''.

تاسعا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٠ - من الحصافة الاقتصادية والحصافة السياسية أن تُعَالج الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فالشراكة الجديدة تعزز احتمالات القضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، والتماسك الاجتماعي. كما تعد زيادة الاستثمارات الموظفة في مجالات الزراعة وتنمية الهياكل الأساسية والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين، وتعزيز المؤسسات العامة والخاصة المعنية بالحوكمة الاقتصادية والسياسية، أمرين جوهريين أيضا لصون السلام والأمن وتشجيع التحول الهيكلي. وينبغي أن تسفر الاستثمارات الموظفة بذكاء في هذه المجالات عن إيجاد مزيد من فرص العمل للرجال والنساء والشباب في أفريقيا، وعن الحد من الفقر والجوع، وعن تحقيق انخفاضات كبيرة في شتى أشكال عدم المساواة فيما بين البلدان وداخلها.

٥١ - وقد ترغب اللجنة، من ثم، في أن تنظر في التوصيات التالية:

- **ينبغي أن تواصل البلدان الأفريقية تحديد أولويات التحول الهيكلي، وتحديث الزراعة المعتمدة على أصحاب الحيازات الصغيرة، وإضافة القيمة إلى السلع**

(٣٠) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٤٦، المرفق.

(٣١) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٣٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٣.

(٣٣) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

الأولية، وتحسين المؤسسات العامة والخاصة المعنية بالحوكمة الاقتصادية والسياسية، والاستثمار في مشاريع عامة كبرى للهياكل الأساسية وفي مجالي التعليم والصحة. فالجهود المطردة المبذولة في هذه المجالات تعزز النمو الشامل للجميع، وتحقق عمالة كاملة ومنتجة، وتولد فرص العمل اللائق للجميع، وتحد من الفقر.

- ويتعين بذل مزيد من الجهود لإعادة تصميم سياسات الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز أثرها على إيجاد فرص العمل، والقضاء على الفقر، وتشجيع التغير الهيكلي.

- وينبغي أن يظل بناء القدرات الإنتاجية للزراعة أولوية عليا للبلدان الأفريقية بالنظر إلى صلتها المباشرة بالأمن الغذائي والتغذوي، وإيجاد فرص العمل، والتنمية الريفية، وتمكين النساء. وينبغي للبلدان الأفريقية، مع ترحيبها بالاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة، أن تحسن شفافية عمليات حيازة الأراضي وحوكمة حيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات، وحماية المطالب المشروعة للمزارعين المحليين في الوصول إلى الأراضي والمياه والموارد الأخرى.

- وينبغي أن تواصل البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية تحسين فرص التحاق جميع البنات والبنين، وخاصة أشدهم فقرا وضعفا وتهمشا، بالمدارس وتلقيهم تعليما جيد النوعية. وينبغي أن يتجاوز تحسين نوعية التعليم المرحلة الابتدائية ليركز بنفس القدر على التعليم الثانوي والتعليم العالي. وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى زيادة نسبة الموارد الوطنية المنفقة على التعليم.

- وينبغي أن تهيئ البلدان الأفريقية بيئات سياساتية ملائمة تتيح الاستفادة من الانتقال الديمغرافي للقارة، مع اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تخطيط التنمية وتنفيذها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن توفر البلدان تدريبا على المهارات للشباب، وخدمات عالية الجودة في مجالي الصحة والصحة الإنجابية، بالإضافة إلى أسواق عمل مرنة لاستيعاب سكان تتزايد أعدادهم.

- وينبغي معالجة عدم المساواة المتزايدة أو المرتفعة ضمن الأطر الملائمة للتخطيط الاقتصادي والمالية العامة. وينبغي إعطاء الأولوية لتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم والتدريب، والخدمات الأساسية، والرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية، بما في ذلك ملكية الأراضي وأشكال الملكية الأخرى والتحكم فيها.

- وينبغي بذل جهود لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية. وينبغي أن تنظر الدول في تعيين مستويات دنيا للحماية الاجتماعية محددة وطنيا من أجل تحسين قدرة جميع

الفئات الاجتماعية على مواجهة الضغوط، بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تخصيص موارد كافية لتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية من أجل تعزيز تأثيرها.

- **وينبغي ضمان قدر كاف من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأفريقية، ولا سيما البلدان ذات القدرات المحدودة على جمع موارد محلية كافية والتي تواجه احتياجات إنمائية كبيرة لتحقيق الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.**

٥٢ - وعملا على تحسين فعالية العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، قد ترغب اللجنة أيضا في النظر في التوصيات التالية:

- **ينبغي أن تواصل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا عن طريق بناء التوافق في الرأي على المستوى الحكومي الدولي والإسهام في تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من خلال المساعدة التقنية التي تقدمها إلى أفريقيا.**

- **وينبغي أن تحافظ الجهود الحكومية الدولية الرامية إلى تحسين اتساق منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها على دراسة الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بالإضافة إلى الالتزامات التي سبق الاتفاق عليها بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية وتم التعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تدعم منظومة الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء في ضمان أن تُعَبِّر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تعبيرا صادقا عن أولويات التنمية الاجتماعية لأفريقيا.**

- **وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي أن تظل الجهود الرامية إلى تشجيع زيادة الاتساق على نطاق المنظومة مستندة إلى المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا.**

- **وينبغي اتخاذ تدابير ملائمة لتعزيز أمانة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا والمجموعات التابعة لها، وإقامة صلة مؤسسية تتيح إجراء مناقشة في مجلس الرؤساء التنفيذيين، لتمكين المجلس من التنسيق بين جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.**

- **وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم دعم مباشر أكبر إلى وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية زيادة قدرتها المؤسسية.**

- **وينبغي أن تواصل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا العمل بصورة نشطة مع منظومة الأمم المتحدة من أجل تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتعزيز الحوار والوعي بشأن فعالية التنمية؛ وتبادل المعلومات والمعارف والتعلم المتبادل بطريقة أكثر اتساقا وتنسيقا، وكذلك من أجل التأثير على تصميم السياسات وتنفيذها في أفريقيا.**

- **وينبغي أن تركز آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا بقدر أكبر على رصد فعالية أنشطتها المساندة للاتحاد الأفريقي وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعلى تقييم هذه الفعالية وتعميمها. وبغية عرض عمل آلية التنسيق على منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، ينبغي للمجموعة المعنية بالدعوة والاتصال التابعة لآلية التنسيق أن تؤدي دورا أكثر استباقا في نشر البرامج والمشاريع التي تندرج في نطاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتقوم منظومة الأمم المتحدة بتنفيذها. ويتطلب هذا زيادة الموارد المخصصة للاتصال ونشر المعلومات بشأن أنشطة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا في إطار أمانة الآلية.**